مقدمة

" يُقْتَلُ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ إِمَامٌ ، فَيَنْفَتِح عَلَيْهَا القَتْلُ وَالقِتَالُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَة ، وَيلْبسُ أُمُورهَا عَلَيْهَا ، وَيَتْرُكهُمْ شِيَعَاً فَلَا يُبْصِرُوْنَ الحَقَّ لِعُلُو البَاطِلِ " .

علي بن أبي طالب

يتعرض هذا الكتاب لمسألة الصراع السياسي على السلطة إبَّان عصر الخلافة الراشدة والدولتين الأموية والعباسية ، كما يرصد الكتاب عمليات " اغتيال سياسي " تاريخية ، فيسرد وقائعها ، ويعرض الدوافع وراءها ، والظروف التي مهدت لها ، متناولاً فترة تاريخية تبدأ بولاية عثمان بن عفان عام 24 هـ ، وتنتهى بسقوط بغداد ، عاصمة الدولة العباسية ، في أيدي التتار عام 656 هـ .

وإذا كنا استهللنا هذا الكتاب بواقعة اغتيال عثمان ، فلم يكن ذلك إهمالاً منا لواقعة اغتيال عمر بن الخطاب ، أو التقليل من شأنها ، وإنما رأينا في اغتيال عمر حدثاً غير متصل بالأحداث التي تليه ، ولم يترتب عليه سوى انتقال الخلافة إلى عثمان .

أما اغتيال عثمان فكان حدثاً مهماً خطيراً لما كانت له من مقدمات وأسباب وخلافات ، ترتبت عليها نتائج كان لها أكبر الأثر على الأحداث التالية ، بل وعلى تاريخ المسلمين كله .

ولما كان الموضوع الأساسي للكتاب هو : الصراع على السلطة وما مهد لهذا أو نتج عن ذلك من " اغتيال للخلفاء تحديداً " ، فقد تناولنا عمليات الاغتيال نفسها التي دبرها أو راح ضحيتها الحكام والساسة أو مناهضوهم ومعارضوهم .

ولما كان الاغتيال عبارةً عن مقدمة وفي الوقت ذاته نتيجة لصراع سياسي ، متخذاً صبغات دينية مختلفة – في بعض الأحوال – كان علينا البحث أيضاً في جذور هذا الصراع وأصل هذا الخلاف .

فإذا ما فتشنا عن أصل الصراع السياسي ، الذي ترتبت عليه هذه الاغتيالات ، فسوف نجد أن الكثيرين سوف يوافقون الشيخ البغدادي فيما ذهب إليه في كتابه " الفرق بين الفرق " أن نشأة هذا الخلاف كان على " الإمامة " أي " الخلافة " ، أي السلطة السياسية .

فبعد أن يذكر البغدادي أول خلافٍ وقع بين المسلمين بأنه كان حول وفاة الرسول ﷺ وحول دفنه يقول : " ثم اختلفوا بعد ذلك في الإمامة " .

إن هذا الخلاف لم ينشأ عن اختلاف رؤى سياسية بلورتها تجارب ونظريات ، بل هو أقرب إلى خلافٍ وقع بالمصادفة ، لم يتوقعه أحد ولم يستعد له أحد .

فهو إذن " خلافٌ " فجرته المفاجأة . . . هو إذن خلافٌ بعثته الحيرة .

أما المفاجأة : فكانت وفاة النبي محمد ﷺ ، ذلك الرجل الاستثنائي ، الذي كان أتباعه – مجتمعين – يرون في حركاته وسكناته وقوله وصمته حكمةً منزهة عن أغراض البشر ، وأمراً صادراً من أعلى عليين . هذا الرجل الذي صنع قواماً متوحداً من قبائل شتى وشعوب مختلفة ، لم تكن يوماً كياناً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً واحداً ، ولم تعرف نظاماً لإدارة مثل هذه الأمور .

فجأةً يرحل الرجل ، الذي التف حوله الجميع مؤمنين به ، مسلِّمين له قيادة أمورهم ، وفجأةً ... يصبح مكانه شاغراً . وهكذا أثارت المفاجأة سؤالاً : مَن يخلف النبي ﷺ ومَن يملأ الفراغ الذي تركه ؟

وتضمن السؤال سؤالاً آخر هو : كيف يتم اختيار هذا الرجل – الخليفة ؟ وما المعايير التي ستحدد عملية الاختيار هذه ؟

إنها الحيرة العظيمة التي وقع فيها أصحاب النبي ﷺ حين أفاقوا من دوار حزنهم لوفاة قائدهم ، إنها حقاً حيرة عظيمة أدت إلى الانشقاق الأول في صف المسلمين لنراهم ينقسمون إلى حزب المهاجرين وحزب الأنصار ، يرى كلاهما أحقيته في الزعامة وخلافة رسول الله ، وهو ما يؤكده الشيخ البغدادي ، فيقول : " وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عبادة الخزرجي ، وقالت قريش إن الإمامة لا تكون إلا في قريش " .

واجتمع الفريقان في سقيفة بني ساعدة ، وأخذا يتشاوران في هذا الأمر ، إلى أن قام عمر وقال للقوم : " أيُّكم يطيب نفساً أن يخلف قدمين قدّمهما النبي ﷺ ؟ " ، ثم بايع عمر أبا بكر ، فبايع الناس بعده .

وبالرغم من معارضة البعض لبيعة أبي بكر ، وكان على رأس هؤلاء الزعيم الأنصاري سعد بن عبادة ، إلا إن عمر – بنظره الثاقب – استطاع سد باب الفتنة على عجلٍ .

وبالأسلوب نفسه تقريباً تولى عمر بن الخطاب الخلافة بعهد من أبي بكر الذي خرج إلى الناس وقال لهم : " أترضون بمن استخلف عليكم ؟ فإني ما استخلفت عليكم ذا قرابة ، وإني قد استخلفت عليكم عمر ، فاسمعوا له وأطيعوا ، فإني والله ما ألوت من جهدي الرأي " .

هكذا انتقلت سلطة إدارة شئون المسلمين مرتين إلى خليفتين للرسول ﷺ ، إلى رجلين هما أقرب الصحابة إلى النبي ﷺ ، رجلين لا يختلف أحدٌ عليهما .

فهل ارتضى المجتمع آنذاك ذلك الأسلوب في نقل السلطة ؟

نستطيع أن نجيب على هذا السؤال بالنفي ونحن مطمئنون ، لأن المعايير التي تمت بها البيعة للخليفتين لم تستمر ولم تستقر ، بل نزيد أن هذه المعايير كانت استثناءً لم تتكرر .

وكان أول المعارضين لهذا الأسلوب في اختيار الخليفة هو : عمر بن الخطاب نفسه ،

الذي قال : " لقد كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها ، فمَن عاد إلى مثلها فاقتلوه فأيما رجل بايع رجلاً من غير مشورة من المسلمين فاقتلوه " .

وهكذا نجد عمر بن الخطاب يتبع سبيلاً آخر لنقل السلطة من بعده ، فيقوم بترشيح ستة من الصحابة كي تختار الأمة من بينهم واحداً ليتولى أمرها .

واستقر الرأي على اثنين من هؤلاء الستة هما عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ، فتم تخويل عبد الرحمن بن عوف للفصل في الأمر .

وفي عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، تضطرب أمور الحكم وشئون الأمة اضطراباً عظيماً ، انتهى باغتيال الخليفة ، بعد إعلانه رفض مبدأ الاستقالة أو الإقالة ، وأطلق قولته المشهورة : " ... فما كنت لأخلع سربالاً سربلنيه الله " .

وهكذا يكون عثمان قد أعلن أن توليه الخلافة كان أمراً من الله .

ثم جاءت البيعة الرابعة مختلفة عن سابقاتها ، إذ كان المبايعون في هذه المرة هم الثائرون على عثمان ، فقد رأوا أن مصلحتهم تقتضي سرعة تنصيب خليفة جديد ، وانتهى الأمر بأن بايع الثائرون عليّاً بن أبي طالب ، بعد إلحاح منهم وتردد منه .

ولكن سرعان ما خرج من صفوف الأمة حزبان معارضان ، ليعلنا التمرد على الخليفة ، كان أولهما حزب بزعامة عائشة بنت أبي بكر وزوجة النبي ﷺ ، ومعها الصحابيان طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ، وانتهى تمرد هذا الحزب بعد حرب دامية انتصر فيها الخليفة .

أما الحزب الثاني فجاء على رأسه معاوية بن أبي سفيان ، منازع الخليفة في السلطان ، ومعه عمرو بن العاص ، صاحب الطموح السياسي المتقد .

وأدى تنازع معاوية وعلي إلى حرب انتهت برفع المصاحف للتحكيم في أحقية أيٍّ من المتنازعين أحق بالخلافة .

وأثناء ذلك يخرج حزبٌ معارض ثالث يرفض الجميع ويكفر الكل ، ولقب المتنازعين بـ"أئمة الضلال " . ولم يكن هذا الحزب سوى فرقة " الخوارج " ، التي اغتالت

الخليفة " علي " ، بعد أن رأت أنه تنازل عن حقه ففرط في أمر فوضه الله إياه ، وهو حكم المسلمين .

وإذا كان النبي ﷺ - قبيل بدء الحقبة التاريخية المعروفة بالخلافة الراشدة – قد ترك المسلمين دون وصايةٍ منه بخليفة ، ودون نظريةٍ تنظيم مسألة " انتقال السلطة " ، فقد آثر علي بن أبي طالب - قبل انتهاء فترة الخلافة الراشدة - أن يحذو حذو الرسول ، فقد سأله أحدهم : " ألا تعهد يا أمير المؤمنين ؟ " .

فرد عليه علي بن أبي طالب قائلاً : " لا ، ولكني أتركهم كما تركهم رسول الله ﷺ " .

هكذا انتهت هذه الحقبة ، وقد اختلفت فيها عملية تداول السلطة اختلافاً بيناً ، وتنوعت أشكالها وتعددت بعدد خلفائها .

فقد تعددت الرؤى في مسألة انتقال الحكم من رجل إلى آخر ، ولم تكن هناك نظرية ثابتة أو معايير محددة أو نظام واحد ، ولو وُجِد ما وُجِد الخلاف ولا نشأ نزاع ولا كانت هناك فتنة عصر عثمان واغتيال خليفته علي .

ثم يأتي معاوية بن أبي سفيان - بادئاً صفحةً جديدة من تاريخ الأمة - بانقلاب على كل أشكال البيعة في الفترة السابقة ، مؤسساً مبدأ جديداً لنقل السلطة ، واستمر بعده وظل قائماً على مر عصور التاريخ الإسلامي . وفيما يبدو أن معاوية استعار من الحضارات المجاورة نظام " توريث السلطة " وانتقالها من الآباء إلى الأبناء تلقائياً ، ولما كان معاوية " أول الملوك " ، فقد أخذ على عاتقه ترسيخ هذا النظام الجديد وتوطيد أركانه ، وفي سبيل ذلك اتبع منهاجين ، سار عليهما مَن جاء بعده :

أولهما : كان عملياً ومباشراً ، ويتلخص في فرض السلطة بقوة السلاح (السيف) والتلويح بهذه القوة لترويع الأمة وردع مَن تسول له نفسه بمعارضة الحاكم أو مناقشته .

وثانيهما : كان نظرياً أو فكرياً ، وقد اعتمد في ذلك على استخدام الحجة الدينية . وبالرغم من عداء العباسيين الدموي للأمويين ، إلا إن خلفاء الدولة العباسية لم يجدوا

غضاضةً في اتباع السبيلين نفسهما ، ففرضوا سلطانهم بالقوة ، كما استخدموا أيضاً الدين لكسب المشروعية لنظام حكمهم .

فإذا عقدنا مقارنةً سريعة بين خلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس ، لنرى مدى التزام وتمسك الفريقين – الخصمين – بتنفيذ المبدأين المشار إليهما ، فسنرى :

معاوية بن أبي سيفان – أول خلفاء بني أمية – يدرك أنه قد فرض سلطانه على الناس بالقوة على الرغم من كراهيتهم لذلك ، فيقول :

" فإني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتي ، ولكني جالدتكم بسيفي هذا مجالدة " .

أما ثاني خلفاء العباسيين ، أبو جعفر المنصور ، فقد قال : " إن مَن نازعنا هذا القميص أوطأناه ما في هذا الغمد ، ومَن نكث بيعتنا فقد أباح دمه لنا " .

وإذا قال الخليفة الأموي ، عبد الملك بن مروان : " إني لا أداوي أدواء هذه الأمة إلا بالسيف " ، قال الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور ، وهو ممسك بسيفه : " إن بكم داء ، فهذا دواؤه " .

ونقرأ في وصية معاوية (الأموي) لابنه ووريث عرشه : " ... وذللت لك الأعزاء ، وأخضعت لك أعناق الرجال ... " .

أما المنصور (العباسي) فيصف حال الأمة- لابنه المهدي- قبل أن يتركها له :

" تركت لك الناس ثلاثة أصناف : فقيراً لا يرجو إلا غناكَ ، وخائفاً لا يرجو الا أمنك ، ومسجوناً لا يرجو الفرج إلا منك " .

أما عبد الملك فيوصي ابنه وخليفته الوليد ، فيقول : " إذا مت فشمر وائتزر ، والبس جلد النمر ، وضع سيفك على عاتقك ، فمَن أبدى ذات نفسه لك فاضرب عنقه " .

وقد يكون من المفيد هنا أن نضرب بعض الأمثلة ؛ لنرى مدى اتفاق خلفاء بني أمية وبني العباس في استخدام القوة (السيف) ضد معارضيهم وخصومهم .

فأما معاوية بن أبي سفيان ، فقد آثر اتباع أسلوب يتسق مع طبيعة شخصيته ، وهو تصفية خصومه بالاغتيال الهادئ ، أي بدسِّ السم لأصحاب الطموح في السلطة ومَن له تأثير على الناس بما يهدد دولته . وهذا هو ما فعله بالحسن بن علي بن أبي طالب والأشتر النخعي .

وفي سبيل الخلاص من مراكز القوى داخل الدولة العباسية قام الخليفتان السفاح والمنصور باغتيال مؤسسي الدولة العباسية وأكبر دعاتها : الخلال بن أبي سلمة وأبي مسلم الخراساني .

أما يزيد بن معاوية فلم يتورع عن البطش بخصومه على نحوٍ عنيف ، فقتل الحسين بن علي بن أبي طالب – كما سيأتي ذكره لاحقاً – كما حاصر مكة وضربها بالمجانيق ، حتى أصيبت جدران الكعبة . وكذلك أصدر أمره بالقضاء على تمرد أهل المدينة واستباحتها ثلاثة أيام ، فأخذ " ... جنوده يقتلون من وجدوا من الناس ... " ، ثم هتكوا عرض ألف بكر مسلمة ، وكان قائد هذه الحملة الأموية على المدينة وأهلها هو " مسلم بن عقبة " .

وبالطبع كان هذا الحادث المروع ماثلاً في ذهن أهل المدينة ، حين جاءهم قائد الخليفة العباسي المنصور يهددهم بالمصير نفسه ، ويقول : " يا أهل المدينة أنا الأفعى ابن الأفعى ، عثمان بن حيان ، وابن عم مسلم بن عقبة ، المبيد خضراكم ، المفني رجالكم ، والله لأجعلنها بلقعاً لا ينبح فيها كلب " .

وإن كان قائد المنصور قد هدد أهل المدينة بذبح كلابها ، فإن قائد أخيه " السفاح " قد هدد أهل الموصل بأن : " لا يترك في الموصل ديكاً إلا ذُبح ولا كلباً إلا عُقر " ، وكان ذلك بعد أن دخل هذا القائد (العباسي) الموصل وأعطى الأمان لأهلها إنْ هم دخلوا الجامع ، فلما صدقوه ولجأوا إلى الجامع سدَّ منافذه وأعمل السيف فيهم ، فقتل منهم اللآلاف ، ولما سمع نواح النساء على رجالهم ، ظل يقتلهن وأولادهن لمدة ثلاثة أيام .

وقد تكون وقائع هذه المذبحة عجيبة ، ولكنّا نجد تعليق الخليفة السفاح نفسه أعجب ، وقد سألته زوجته عن سبب تلك المذبحة ، فلم يقل لها سوى : " وحياتك ما أدرى ! " .

وتذكرنا حادثة جامع الموصل بتهديد الحجاج بن يوسف الثقفي ، عامل الخليفة (الأموي) عبد الملك بن مروان وابنه الوليد ، حين صاح بالناس يروعهم : " واللهِ لا آمر أحداً أن يخرج من باب من أبواب المسجد ، فيخرج من الذي يليه إلا ضربت عنقه" ، وكان الخليفة الأموي قد أنفذ الحجاج إلى العراق – موطن التمرد على حكم بني أمية – بعد أن رأى أن الحجاج هو أصلح رجاله لتنفيذ سياسته ، أو كما قال الحجاج نفسه : " إن أمير المؤمنين عبد الملك نثر كنانته فعجم عيدانها ، فوجدني أمرها عوداً وأصلبها مكسراً فوجهني إليكم ورمى بي في نحوركم ... " ، ثم أضاف : " فواللهِ لأذيقنكم الهوان حتى تدروا ، ولألحونكم لحو العود ، ولأعصبنكم عصب السلمة حتى تذلوا ، ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل حتى تذروا العصيان وتنقادوا ، ولأقرعنكم قرع المروة حتى تلينوا ، إني واللهِ لا أعد إلا وفيت " ، ثم قال الحجاج أيضاً : " واللهِ لتستقيمن على الحق أو لأضربنكم ضرباً يدع النساء أيامى والولدان يتامى " ، ثم قرأ الحجاج على الناس رسالة الخليفة إليهم ، وكان قد بدأها بـ " سلام عليكم " ، وفيما يبدو أن الحجاج شاء اختبار أثر وعيده في الناس ، فقال لهم : " يا عبيد العصا ! يسلم عليكم أمير المؤمنين فلا يرد منكم رادٌّ السلام ، أما والله لأؤدبنكم غير هذا الأدب " ، ثم أعاد الحجاج قراءة الرسالة ، فلما بلغ " سلام عليكم " إذا بالحاضرين جميعاً يردون : " سلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته " .

كان استخدام القوة (السيف) أو التلويح باستخدامها لفرض نظام الحكم الذي استحدثه الأمويون ، وأخذه عنهم العباسيون ، أنجع الوسائل التي استخدمها الحكام (الخلفاء) .

وإن بحثنا عن عنوانٍ موجز يدلل على هذا المنهاج ، فلعلنا لا نجد أنسب مما قاله أحد المؤيدين لحكم بني أمية حين قال : " أمير المؤمنين هذا ، فإن هلك فهذا ، فمَن أبى فهذا " ، وهو هنا يقصد بهذا (الأول) معاوية – الخليفة ، وبهذا (الثاني) يزيد – وريث العرش ، أما هذا (الثالث) ، فلم يكن سوى السيف .

أما المنهج الثاني الذي اختطه الأمويون واعتمده أيضاً الخلفاء العباسيون ، فكان منهاجاً – فكرياً اعتمد على استخدام الحجة الدينية ، فنجد معاوية بن أبي سفيان يروي عن الرسول ﷺ : " صببت يوماً على رسول الله ﷺ وضوءه ، فرفع رأسه إليَّ فقال : " أما فإنك ستلي أمر أمتي بعدي " .

وقال معاوية أيضاً : " واللهِ ما حملني على الخلافة إلا قول رسول الله ﷺ : " إن ملكت فأحسن " .

وبالإضافة إلى الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ قام الأمويون بالترويج لمذهب " الجبرية " الذي " يجعل الفرد ريشةً في مهب الريح ، خائفاً مستسلماً للقضاء والقدر ، عاجزاً متواكلاً ، باهت الشخصية " .

فإذا ما انتقلنا إلى الدولة العباسية ، وجدنا مؤسسيها يستخدمون الحُجة نفسها في سبيل فرض سلطانهم على أنه أمر الله ، فهذا هو أبو جعفر المنصور يقول : " إنما أنا سلطان الله في أرضه " .

وفي أول بيان يلقيه الحكام العباسيون – الجدد – على مسامع الأمة ، يؤكد أول خلفائهم أبو العباس السفاح على أحقيتهم في الخلافة بانتسابهم إلى بيت النبي ﷺ ، مردداً في ذلك آيات قرآنية ، فيقول : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : 33] و .. ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [الحشر : ٧] .

كان هذا إذن ما سعى إليه الخلفاء الأوائل من بني أمية وبني العباس في سبيل توطيد أركان الدولة وإرساء نظام توريث الحكم ، وهنا ... لنا أن نتساءل عن مدى جدية

هؤلاء الخلفاء فيما ادعوه بأنهم ينفذون أمر الله ورسوله ، وعن مدى التزامهم بهذا الأمر ؟ وعما إذا كان قد أسسوا نظاماً لحكم المسلمين يرضي الله ورسوله ﷺ ، ويرضي الأمة ويصلح من شئونها ؟ ولنا أيضاً أن نسأل عن المصير الذي آل إليه هذا النظام ؟

فإذا كان معاوية قد فعل ما فعل وأدى ما أدى من أجل أن يستمر الحكم في عقبه ، فإنه لم ينجح في ذلك ، فسرعان ما انتقل الحكم من بيت أبي سفيان إلى بني مروان ، وإن ظل داخل البيت الأموي ، ثم زال عهد هؤلاء وهؤلاء على يد بني العباس .

وكان معاوية - المؤسس الأول لهذا النظام - يريد أن يورِّث ابنه يزيد حكم المسلمين باسم الخلافة ، فلنرى حكم التاريخ على يزيد ، يقول المؤرخ المسعودي في كتابه مروج الذهب عن يزيد بن معاوية : " ليزيد أخبار عجيبة ومثالب كثيرة من شرب الخمر ، وقتل ابن بنت الرسول ، ولعن الوصي ، وهدم البيت وإحراقه ، وسفك الدماء والفسق والفجور وغير ذلك مما ورد فيه الوعيد باليأس من غفرانه " .

وإذا كنا – هنا – نلقي ضوءاً على فترة تاريخية مهمة وطويلة – أكثر من 600عام – فإننا لا نطلب من وراء ذلك سوى إثبات أن مسألة الخلافة قد حسمت تماماً ، فإذا زعم معاوية أنه خليفة رسول الله ﷺ ، فإن الواقع يقول إنه كان ملكاً أو كما يسميه البعض أول ملوك العرب ، ثم يؤكد ذلك أن ابنه يزيد لم يكن يقيناً خليفةً للرسول ﷺ ، بل خليفةً لأبيه معاوية الذي أخذ له البيعة ، أو بمعنى أدق ، فرضها بحد السيف .

فمنذ هذا التاريخ لم تكن هناك بيعةٌ من الأمة ولا اختيار ولا شورى ، وإنما حكمٌ ملكي متوارث ، مثله في ذلك مثل جميع أنظمة الحكم الملكية ، وهو ما يشهد به هذا التاريخ الطويل الموثق في جميع كتب التاريخ الإسلامي .

وعلى كلٍّ ، فنحن لا نبغي هنا سوى وضع حقيقة هذا الصراع المرير على السلطة تحت أعين الناس ، وكذا توضيح بواعثه ونتائجه . وقد كانت الاغتيالات السياسية نتيجة مروعة لهذا الصراع على السلطة .

إن هذا الصراع لم يكن لصالح الأمة ، فقد أُهدرت أثناءه كرامة الأمة – أحياناً كثيرة واستخف برأيها أحياناً كثيرة ، وفي كل الأحيان اُستغلت الأمة استغلالاً مادياً ودينياً .

فالتاريخ – قديمه وحديثه – يشهد أنه كان هناك ملكٌ مستبد وأميرٌ مستبد ورئيسٌ مستبد وخليفةٌ مستبد . فالمسألة هنا لم تكن قط ولن تكون أبداً مسألة أي " لقب " يحمله الحاكم : خليفةً أو أميراً أو رئيساً ، وإنما جوهرُ المسألة هو مصلحة أفراد الأمة ، الذين لابد أن يكون لهم " حرية اختيار " أفضل أبنائها لينهض بمهمة العمل على صالح الأمة وليس لصالح نفسه والمقربين منه فقط .

أفراد الأمة ، هم المنوط بهم وضع أسسٍ واضحة – لا لبس فيها ، أسس متينة لا تتزعزع يستطيعون من خلالها – متى شاءوا – عزل مَنْ اختاروه إن رأوا أنه لم يفِ بواجبه تجاههم . أما ذلك فلن يتأتى إلا من خلال " وعي " أفراد الأمة ، أي " الوعي الجماعي " الذي لن يتكون إلا على أساس " العلم " الذي يُستخلص من دروس التاريخ وفهمها واستيعابها . فإذا استوعب الوعي الجماعي تجارب التاريخ – قديمها وحديثها – لوفَّر على الأمة مشاق التجارب الفاشلة وآثارها الرهيبة ، وانتقى بـ " إرادةٍ حرة " مَنْ يحقق مصالح الأمة العليا – الاستراتيجية ، وكذلك مصالحها الحياتية – اليومية . ولذا كان بث الوعي في نفوس أفراد الأمة فرضاً على كل مَنْ يستطيع أداء هذه المهمة وتحمل مسئوليتها .

فالوعي يكون – أحياناً – أهم من الخبز ، كما تتساوى قيمته – أحياناً – مع قيمة الحياة نفسها .

محمد أبو رحمة